قال: إن قرار تخفيض الفائدة جاء متأخراً.. وارتفاعها يمثل قيداً على التنمية:

# د. المخلافي ١,٥ تريليون ريال مجمدة لدى الجهاز المصرفي.. واستثمارها سيعود بثلاثة أضعاف على الاقتصاد

## أدعو إلى تخفيض سعر الفائدة إلى ٥ - ٧٪ للائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية الواعدة

**،، أكد الدكتور عبدالله غالب المخلافي استاذ العلوم المالية والمصرفية بجامعة تعز، ووكيل وزارة المالية أن قرار البنك المركزي الأخير بتخفيض سعر الفائدة إلى ١٥٪ جاء متأخراً ومع ذلك فله أثر ايجابي على العمل المصرفي والتنمية.**

**غير أن الدكتور المخلافي أكد في حديث لـ« الثورة » أن سعر الفائدة ما يزال مرتفعاً للغاية مما يتسبب في حرمان الاقتصاد من أموال مجمدة لدى الجهاز المصرفي تصل إلى ١,٥ تريليون ريال، كان بالإمكان استثمارها وتحقيق عوائد للاقتصاد تصل إلى ثلاثة أضعاف هذا الرقم وفيما يلي نص الحوار:**

**حاوره/علي البشيري**

**● كيف تنظرون إلى الخطوة الهامة للبنك المركزي بشأن تخفيض سعر الفائدة إلى ١٥٪؟**

-بداية لا بد من القول أن قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة خلال الأسبوع الماضي هو إجراء في الاتجاه الصحيح، لكنه إجراء متأخر كثيراً للأسف الشديد، وكان ينبغي أن يتم نفس هذا الإجراء منذو عشرات السنين على الأقل عندما تحدثنا عن هذا الأمر وغيره قلنا إن ارتفاع سعر الفائدة كمكون من مكونات السياسة النقدية والائتمانية التي ينفذها البنك المركزي في ذلك الوقت لها آثار سلبية وغير محدودة على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية بشكل عام وعلى الاستثمارات المحلية والأجنبية الحالية والاحتمالية وعزوف الاستثمار والمستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في البيئة الاستثمارية اليمنية في ظل ارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض من الجهاز المصرفي من أجل تمويل جزئي أو كلي لمشروعات صغيرة أو كبيرة في اليمن وفي مختلف مجالات الاستثمار بما في ذلك حرمان الاقتصاد اليمني من الاستثمار في القطاعات الواعدة التي كان ينبغي أن يمنحها البنك المركزي سعر فائدة منخفضاً «تفاضلية» بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في تلك القطاعات على الأقل.

**● ما هي أبرز الآثار السلبية لارتفاع سعر الفائدة؟**

-لقد تحدثنا عن سلبيات ارتفاع سعر الفائدة في عام ٢٠٠٠م من خلال ورقة بحثية تم رفعها للمعنيين حينذاك بتكليف من صانعي القرار الاقتصادي في البلاد، وتناولت الورقة تغيرات أسعار الفائدة قبل عام ٢٠٠٠م وبعدها طرحنا مقترحاً لتخفيض سعر الفائدة حينذاك إلى (٥٪ – ٧٪) للائتمان المقدم للقطاعات الواعدة مثل قطاعات السياحة والثروة السمكية والزراعة والصادرات، بما من شأنه استغلال الكتلة النقدية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي في ذلك الوقت، والتي لا تزال متراكمة ومجمدة بدون استغلال حتى وقتنا الراهن مع أن الاقتصاد اليمني في أمس الحاجة إلى تلك الأموال وغيرها، قليلة كانت أو كثيرة، وتوصلنا من خلال الورقة تلك إلى القول بأن انخفاض سعر الفائدة بمقدار ١٪ أدى إلى تحرير مزيد من النقود بمقدار ١١٥٧٧ ريالاً بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م، وأن زيادة سعر الفائدة بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩م بمقدار ٨٪ أدى إلى تراجع معدل نمو الائتمان للقطاع الخاص بمقدار ٢١٪ والعكس في عام ٢٠٠٠م، عندما تم تخفيض أسعار الفائدة لتصل في المتوسط إلى ١٣٪، زاد حجم الائتمان للقطاع الخاص بمعدل وصل إلى ٤٦٪، ناهيك عن الأعباء التي تترتب على الدولة نتيجة ارتفاع تكلفة الدَّين العام الداخلي للقطاع الحكومي.

**● ماهي انعكاسات هذا التخفيض على العمل المصرفي؟**

-بالضرورة ستكون الانعكاسات إيجابية جداً، بحيث يمكن زيادة النشاط المصرفي عند انخفاض سعر الفائدة وفق إجراء البنك المركزي الذي اتخذه في الأسبوع الماضي، وإمكانية زيادة إقبال القطاع الخاص على الاقتراض من الجهاز المصرفي وممارسة أنشطة اقتصادية في مجالات مختلفة ستؤدي بالضرورة إلى المساهمة في تنشيط وتحفيز الاستثمار في مشروعات صغيرة وكبيرة وبالتالي حصول البنوك على قيمة تلك الخدمات المصرفية المقدمة للمستثمرين المقترضين وزيادة حجم العوائد والأرباح لدى البنوك في نهاية العام، وفي المحصلة النهائية يستفيد الجهاز المصرفي ويستفيد المجتمع ككل من خلال فرص العمل الجديدة ومصادر الدخل المتولدة من الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتستفيد الدولة والاقتصاد بشكل عام.

**● ألا ترى بأن سعر الفائدة ما يزال مرتفعاً للغاية؟ وهل تعتقد ان الاقتصاد بحاجة إلى تخفيض اكبر؟**

-مما لا شك فيه أن سعر الفائدة بمعدله الحالي بعد التخفيض لا يزال مرتفعاً ومحاولة اقتصاديات تلك الدول العمل على جذب مزيد من الفوائض المالية للاستثمار فيها وتخفيض تكلفة الاقتراض في أجهزتها المصرفية لتشجيع الاستثمار والمستثمرين فإن الضرورة تقتضي تخفيض سعر الفائدة في اليمن على الأقل إلى نفس مستواها لدى الدول المجاورة، بما يجعل البيئة الاستثمارية اليمنية بيئة تنافسية وجاذبة للاستثمارات المحلية «والأجنبية» ويظل الاقتصاد اليمني بحاجة إلى تخفيض أكثر في سعر الفائدة إلى ذلك الحد الذي يكون فيه جمهور المستثمرين أفراداً طبيعيين واعتباريين لديهم الرغبة والحافز لاستغلال الجزء الأكبر إن لم يكن كل تلك الكتلة النقدية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي اليمني واستغلالها في مجالات الاستثمار المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أن تكون بقية العوامل المؤثرة على الاستثمار طبيعية ومهيئة ومحفزة للاستثمار، حينذاك يمكن القول بأن توازناً اقتصادياً بين عرض النقود والطلب فيها وتوظيفها التوظيف الأمثل، حينها يمكن القول بتحقق التوازن الاقتصادي في ذلك المجال، «طلب وعرض النقود».

إن سيادة معدلات مرتفعة لأسعار الفائدة في الجهاز المصرفي اليمني وإقرار السياسة النقدية بذلك قد فوت على الاقتصاد اليمني فرصاً استثمارية كبيرة بتشغيل الكتلة النقدية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي اليمني التي تزيد عن ترليون ونصف والتي كان يمكن تحقيق عوائد ثلاثة أضعاف ذلك المبلغ وفق قانون المضاعف مضروباً في عدد السنوات من عام ٢٠٠٠ – ٢٠١٢م من جهة، كما قد فوت على اليمن واليمنيين والاقتصاد اليمني قيام مشروعات استثمارية عديدة وفي مختلف المجالات بما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومصادر دخل وتخفيض معدلات الفقر والبطالة من جهة أخرى، وللأسف أن الحكومة مصممة على زيادة الدين العام الداخلي الذي وصل إلى أكثر من اثنين ترليون ريال يمني بما يزيد عن حجم الموارد الذاتية المتحققة خلال عام ٢٠١٢م من غير الفوائد طبعاً وكان يمكن للحكومة استخدام واستغلال تلك الكتلة النقدية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على استخدام أدوات الدَّين الداخلي عن طريق البنك المركزي وإصدار أذون خزانة قصيرة الأجل، كما أن لدى الحكومة مبالغ كبيرة اعتمادات الجهات ولم تستغل خلال السنوات الماضية موجودة في حسابات طرف البنك المركزي ويم تدويرها سنة بعد أخرى ولم يستفد منها، في الوقت الذي تزداد فيه مديونية الدولة سنة بعد أخرى وتزيد فوائد ذلك الدين عن ٢٥٪ من القيم الكلية للدَّين العام الداخلي يعود ذلك الارتفاع في خدمة الدين إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي شكل عبئاً حتى على الدولة نظراً لاعتمادها على الاستدانة وبيع الأوراق المالية المتمثلة بأذون الخزانة وغيرها.

**● كيف يمكن توظيف هذه الأموال في دعم خطط التنمية وبحيث تكون السياسة النقدية داعمة للاقتصاد.؟**

-نؤكد على مقترحات سبق طرحها في عام ٢٠٠٠م وتتمثل في: العمل على إعادة النظر في آليات السياسة النقدية والمالية وضرورة بناء تلك السياسات من خلال المعنيين وبالذات ذوي الخبرة والمتخصصين داخل وخارج تلك الجهات المعنية.

كما أدعو إلى العمل على إعادة هيكلة أذون الخزانة وتنويعها بحيث تشمل سندات خزانة طويلة الأجل، بالإضافة إلى أذون الخزانة قصيرة الأجل واستخدام حصيلة بيع كل منها في المجال المناسب وفق المدى الزمني بكل منها.

وأعتقد أنه يجب إنشاء صناديق استثمار لاستخدام واستغلال مثل تلك الأموال المجمدة لدى البنوك أو لدى البنك المركزي باعتبار صندوق الاستثمار من الأساليب الحديثة في إدارة الأموال والموارد المالية.

**□ يجب إنشاء صناديق استثمار لاستخدام واستغلال الأموال المجمدة لدى البنوك**

**□ ينبغي إعادة النظر في آليات السياسات النقدية والمالية وهيكلة أذون الخزانة وتنويعها**

## مجور يشدد على التكامل في جهود انتاج الغذاء بتهامة

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

كرم أمس وزير الزراعة والري المهندس/ فريد أحمد مجور ٢٧ باحثا من المبرزين والمبدعين والرعيل الاول الذين كان لهم الفضل في تأسيس المحطة البحثية في تهامة .

وفي حفل التكريم الذي حضره الدكتور/ عبدالسلام الطيب رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة والدكتور منصور عاقل رئيس الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي، أشار الوزير إلى أن هذا التكريم يعد حافزا معنويا وماديا لمنتسبي الهيئة العامة للبحوث والارشاد لكي يبذلوا المزيد من الجهود في تنفيذ المزيد من التجارب البحثية الزراعية النباتية والحيوانية بهدف الوصول إلى النتائج التي تعمل على زيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

وأكد مجور إلى أنه وجه بحل كافة الاشكاليات والمعوقات التي تواجه الباحثين بالهيئة بحسب الامكانيات المتاحة كما وجه بسرعة بيع المعدات التالفة عن طريق المزاد وشراء الاحتياجات الضرورية للمحطة البحثية.

كما تفقد وزير الزراعة والري ومعه مستشار الوزارة المهندس أمين الميسبي عدداً من المزارع الاستثمارية بمنطقة الكدن بمديرية الضحى حيث اطلع على زراعة مشاتل الخضروات في بيوت المحمية بأساليب وطرق زراعية حديثة تعمل على الحد من تكلفة الانتاج وتؤدي إلى الزيادة الانتاجية ومقاومة الامراض والآفات الزراعية المختلفة من فترة النمو في الاراضي المستدامة ,كما زار حقول زراعة الحبحب والشمام المزروعة بتقنيات زراعية حديثة .

واستمع من المختصين في هذه المزارع إلى شرح مفصل عن مراحل النمو المختلفة وفوارق الانتاج بين الطرق التقليدية والحديثة ,ووجه الوزير بضرورة العمل المتكامل والتنسيق الجيد بين مختلف الجهات الحكومية الزراعية والقطاع الخاص وكذا التوسع في المزروعات الحديثة وعمل برامج ارشادية واعلامية لنشر تلك التقنيات الزراعية الحديثة بين المزارعين في سهل تهامة .

وكان وزير الزراعة والري المهندس/ فريد مجور قد اطلع على عملية حصاد محصول الذرة الرفيعة في بعض حقول المزارعين بمنطقة الكدن واستمع من المزارعين والمزارعات العاملين في تلك الحقول عن همومهم ومشاكلهم ووجه الجهات المختصة بإدخال التقنيات الحديثة في عملية الحصاد .

رافق الوزير عدد من المسؤولين من الجهات الزراعية المختصة.

## ارتفاع ودائع المؤسسات العامة إلى ١٢٠,٢ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

ارتفعت ودائع المؤسسات العامة لدى المصارف التجارية والإسلامية خلال العام الماضي ٢٠١٢م إلى ١٢٠ مليارا و٢١٦ مليون ريال مقارنة مع ٨٢ مليارا و٩٣٥مليون ريال خلال عام ٢٠١١م .وأظهرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن ودائع المؤسسات العامة زادت بنحو ٣٧ مليارات و٢٨١مليون ريال وبالتالي فقد سجلت نموا ما نسبته ٤٥٪ خلال عام ٢٠١٢م . وكانت ودائع المؤسسات العامة قد سجلت ارتفاعا كبيرا بلغ ذروته في شهر مارس من العام ٢٠١١م حيث وصلت إلى ١٠٧ مليارات و٧٤٢ مليون ريال غير أنها تراجعت في مايو٢٠١١م إلى ٨٦ مليارا و٣٥٥ مليون ريال .

## ٢٦,٩ مليار ريال إجمالي النفقات على الصيانة

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على نفقات الصيانة خلال الفترة يناير – نوفمبر ٢٠١٢م من العام الماضي نحو ٢٦ مليارا و٩٣٦ مليون ريال مقابل الربط المعتمد لنفس الفترة والبالغ ١٨مليارا و٣٧٦ مليون ريال .

وأظهرت وزارة المالية أنه تم زيادة الإنفاق في هذا البند بنحو ٨مليارات و٥٦٠مليون ريال، ورصدت الحكومة ٢٠ مليارا و٤٧ مليون ريال في ٢٠١٢م لنفقات الصيانة، وبلغ إجمالي نفقات الصيانة في عام ٢٠١١م نحو ٢٥ مليارا و ٥٨٠ مليون ريال .

## ٢,٤١٠ مليار ريال تكلفة المشاريع الاستثمارية المسجلة بحضرموت في ٢٠١٢م

■ ،،المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

سجل فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة حضرموت خلال العام الماضي ٩ مشاريع استثمارية بتكلفة اجمالية مليارين و٤١٠ ملايين و٢٣٦ ألف ريال، فيما بلغت قيمة الموجودات الثابتة لهذه المشاريع مليارا و٩٩٠ مليوناً و٤٥٣ ريالاً.

أوضح ذلك لـ(الثورة) الأخ عمر صالح حقان مدير فرع الهيئة العامة للاستثماري بمحافظة حضرموت . . مشيراً إلى أن المشاريع المذكورة توزعت ما بين ستة مشاريع صناعية وثلاثة خدمية تمثلت في مصنع تعبئة المياه المعدنية ومركز طبي ومصنع لإنتاج الكرتون مستشفى عام ومعمل إنتاج غاز الاوكسجين والنيتروجين ومحجر البولاتار ومستشفى الريان التخصصي ومصنع طحن الأسماك ستوفر فرص عمل لعدد ٢٦٥ فرصة عمل.

وأشار حقان إلى أن المشاريع التي بدء العمل فيها مشروع واحد والمشاريع قيد التنفيذ ثلاثة مشاريع وثلاثة لم يبدأ فيها العمل بالمحافظة.

## تدريب ٢٠ كادراً بأحدث مهارات إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية

■ ،،كتب /أحمد الطيار

ينفذ مركز التدريب الإحصائي بالجهاز المركزي للإحصاء حاليا دورة إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية وفقاً للمعايير الفنية لمعهد صندوق النقد الدولي IMF وتستمر حتى ٢١ فبراير الجاري .

وأوضح عبدالكريم علي الأحمر – مدير عام البرامج التدريبية بالجهاز المركزي للإحصاء أن الدورة تهدف إلى إكساب ٢٠ كادراً من موظفي الجهاز المركزي للإحصاء أحدث المهارات والممارسات الدولية في مجال إعداد وإنتاج إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية.

مضيفا بأن الدورة تعد الدورة الثانية التي تنفذ في الشرق الأوسط حيث نظمت الأولى إقليمياً في شهر نوفمبر ٢٠١٣م وقد شاركت فيها بلادنا ممثلة بمدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية ورئيس قسم إحصاءات أسعار التجزئة بالجهاز المركزي للإحصاء وكانت الدورة برعاية المركز الإقليمي لصندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط للتمويل والاقتصاد – بالعاصمة الكويت.

منوها بأن نقل الخبرات والمهارات تأتي كأهم أولويات مركز التدريب في نقل المعارف الإحصائية والاستفادة من الخبرات المحلية في صقل وتعزيز القدرات الإحصائية في الجمهورية اليمنية.

مشيرا إلى أن خطة التدريب في المركز الإحصائي تتضمن عقد دورات فنية وعلمية لموظفي الجهاز ومكاتب الإحصاء والجهات ذات العلاقة بالتعاون والشراكة مع كافة المنظمات المانحة والمشاريع الداعمة كالمسوح والمشاريع الإحصائية.

أكد أهمية الشراكة بين القطاع العام ومنظمات الإغاثة

# أمين العاصمة يناقش مع البنك الدولي تنفيذ عدد من المشاريع التنموية بالأمانة

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقش أمين العاصمة صنعاء عبدالقادر علي هلال أمس مع مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت تنفيذ عدد من المشاريع التنموية في العاصمة صنعاء .

وتطرق اللقاء إلى قضايا تنظيم حركة المرور والنقل وتأهيل المناطق العشوائية وحصاد مياه الأمطار ومستوى النظافة وتحسين المدينة .

وأكد أمين العاصمة خلال اللقاء أهمية القيام بتنظيم حركة المرور والنقل للحد من الاختناقات المرورية من خلال تشخيص الخلل ووضع المعالجات المناسبة وتأهيل الجهاز الإداري المنفذ والارتقاء بمستوى وكفاءة رجال المرور وتزويدهم بأحدث أجهزة التكنولوجيا الحديثة لمواكبة أبرز تطورات أنظمة السير والسلامة .

وشدد هلال على ضرورة وضع الدراسات وتحديد متطلباتها بشكل سريع لحل أزمة المواصلات ومعوقاتها عبر إشراك كافة فئات وشرائح المجتمع والجهات القانونية وأجهزة القضاء والأمن لضبط المخالفين .

وأشار إلى أهمية دعم وتمويل البنك الدولي والصندوق الاجتماعي لمشاريع تأهيل المناطق العشوائية وتحسين أوضاعها من حيث البنية التحتية المتكاملة المبنية على الدراسات والخطط المناسبة المعدة من قبل الاستشاريين ذو الكفاءة العالية وتأهيل المجتمع من خلال خلق تجانس فيما بين فئاته وشرائحه المختلفة واستيعابهم في برامج محو الأمية والمشغولات اليدوية ورياض الأطفال والدراسات الاجتماعية .

من جانبه أشاد مدير مكتب البنك الدولي في اليمن بجهود السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء في مجال التنمية المستدامة وتأهيل وتحسين المدينة .

من جهة ثانية أكد أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال أهمية الشراكة بين القطاع العام والوكالات والمنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال إغاثة النازحين واللاجئين في اليمن لتحسين أوضاع النازحين واللاجئين.

وأشار أمين العاصمة خلال لقائه أمس المدير الإقليمي لوكالة الأدفنتست للتنمية والإغاثة في اليمن جيرالد ماير إلى أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف المنظمات والوزارات المعنية لإقامة المشاريع التي تساعد على تنظيم حياة النازحين واللاجئين من حيث مستوى النظافة ومختلف الخدمات الأساسية .

ودعا في اللقاء الذي حضره الأمين العام للمجلس المحلي بالأمانة أمين محمد جمعان إلى التحضير لعقد اجتماع تنسيقي مع مختلف المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والإغاثة باليمن لمعرفة مسارات واتجاهات أنشطة كل منظمة وطبيعة عملها .

من جانبه اشار المدير الإقليمي لوكالة الأدفنتست للتنمية والإغاثة في اليمن إلى ضرورة وضع آلية مناسبة لكيفية صياغة الشراكة بين الجانبين من أجل العمل على تلبية الاحتياجات المختلفة للنازحين واللاجئين.

إلى ذلك بدأت بأمانة العاصمة صنعاء أمس دورة تدريبية خاصة بتطبيق العمل بنظام إدارة متابعة الوثائق والمعاملات "خدمة الجمهور " والاطلاع على عدد من الأنظمة التي سيتم تطبيقها خلال الأيام القادمة وافتتاح الموقع الالكتروني المطور لأمانة العاصمة.

وتهدف الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب ٣٠ موظفاً من مكاتب قيادة أمانة العاصمة والموظفين الذين يعملون في مجال الصادر والوارد والإدارات العامة المختصة بديوان الأمانة المستهدفين ، معارف ومهارات كيفية تعامل الموظف مع المواطن في استلام الوثيقة واستكمالها وإعطائه الرقم الخاص بالمعاملة لمتابعتها عبر الموقع الالكتروني للأمانة وكيفية متابعة أعمال الوثيقة بين الإدارات المختصة والتقييم والانجاز والأرشفة .

وخلال افتتاح الدورة أكد أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال أهمية الخارطة الخدمية الرقمية التي من خلالها ستوفر قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة لجميع الخدمات والمعاملات داخلة أمانة العاصمة صنعاء بما يكفل تقليل التكلفة واختصارا للوقت.

وقال هلال: " إن أساس انطلاق العمل عن طريق إيجاد مركز معلومات وقاعدة بيانات كاملة " .. داعيا المشاركين في الدورة إلى الخروج برؤية موحدة والعمل بروح الفريق الواحد كون الأمانة أمام تحد لإنجاز هذه المهمة.

من جانبه أكد مدير عام المعلومات والمرصد الحضري ناجي الوعيل أن إعداد وتجهيز الخارطة الخدمية الرقمية يعد واحد من أهم المشاريع التي تنفذها الأمانة ، وبإنجازه سيعمل على إيجاد قاعدة بيانات معلوماتية موحدة بإمكان جميع الجهات في أمانة العاصمة للتعرف على حجم ونوع وجودة مختلف الخدمات.


## مناقصات من المؤسسة العامة للكهرباء

# تعلن المؤسسة العامة للكهرباء عن رغبتها في إنزال المناقصات التالية :

| > رقم المناقصة | > موضوع المناقصة | > رسوم المناقصة | > مصدر التمويل | > مبلغ الضمان الابتدائي | > فترة الضمان | > تاريخ فتح المظاريف | > آخر يوم لبيع الوثائق | > الاعلان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣/٥م | توريد وتركيب وتشغيل محول مولد للمحطة المركزية - رأس كتنيب - الحديدة | ٢٥.٠٠٠ ريال | برنامج استثماري | ٣٢.٧٥٩ دولاراً | ١٢٠ يوماً | ٢٠١٣/٣/١٢م | ٢٠١٣/٣/٦م | للمرة الأولى |
| ٢٠١٣/٦م | توريد قطع غيار أجهزة دقيقة كرت الكترونية لخط الغاز لمحطة مارب الغازية | ٢٥.٠٠٠ ريال | برنامج استثماري | ١٥٠٠ دولار | ١٢٠ يوماً | ٢٠١٣/٣/١٢م | ٢٠١٣/٣/٦م | للمرة الأولى |
| ٢٠١٣/٧م | توريد قطع غيار أجهزة دقيقة متحسسات خط الغاز لمحطة مارب الغازية | ٢٥.٠٠٠ ريال | برنامج استثماري | ٣٢٠٠ دولار | ١٢٠ يوماً | ٢٠١٣/٣/١٢م | ٢٠١٣/٣/٦م | للمرة الأولى |

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصات التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:

المؤسسة العامة للكهرباء - ادارة المناقصات بالادارة العامة للمشتريات الدور الثالث في مقرها الكائن في الجراف طريق المطار.

**– يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى – الادارة العامة للمشتريات ( إدارة المناقصات) ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:**

١- ضمان بنكي غير مشروط بالمبلغ المحدد بالجدول اعلاه صالح للمدة المحددة في الجدول أعلاه من تاريخ فتح المظاريف على أن تكون صيغة الضمان بحسب النموذج المعد من قبل اللجنة العليا للمناقصات المرفق وفي وثيقة المناقصات أو شيك مقبول الدفع.

٢- بطاقة ضريبية سارية المفعول «على المتناقصين الأجانب الذين لا يقومون بأية أعمال في اليمن تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم». ٣- شهادة تسجيل ضريبة المبيعات سارية المفعول.

٤- بطاقة تأمينية سارية المفعول «تطلب بطائق التأمين فقط من الشركات التي لديها أعمال في اليمن والتي يحق لها الاستفادة من العوائد المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في اليمن».

٥- شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول / شهادة مزاولة المهنة «في حالة إرساء العقد وإذا لم تكن الشركة التي فازت بالمناقصة مسجلة حينها سيطلب منها تقديم إثبات تسجيلها في الجهات ذات العلاقة في اليمن وذلك كمطلب لتفعيل العقد».

٦- بطاقة زكوية سارية المفعول.

٧- طريقة الدفع بحسب شروط الوثيقة.

- آخر موعد لاستلام العطاءات والعينات المطلوبة في وثيقة المناقصات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة ظهراً بحسب الموعد أعلاه .

- ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وفتح أول مظروف وسيتم اعادتها بحالتها المسلمة الى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمكتب الاخ/المدير العام بالمؤسسة بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال فترة الإعلان في أوقات الدوام الرسمي.

**– للاطلاع على جداول الكميات والمواصفات للمناقصات زوروا موقعنا على الانترنت« www.pec.com.YE »مناقصات وإعلانات ويمكن الدخول للموقع عبر مقدم الخدمة« Y.NET »**